

## ملكي: لم يعد لدينا نظام مصرفي يجب ترك سوق القطع حرّة

خلف انهيار القطاع المصرفي اضرازا على 1451829 مودعا يملكون 107.28 مليارات دولار في المصارف اللبنانية في نهاية اذار 2021، استنادا الى عدد من مراكز الاحصاءات. التقاعس الحكومي سمح لحاكم البنك المركزي بالتحكم بالسياسات المالية والنقدية التي عجز عن ابرامها. وكان لها اثر عكسي اثر على ثقة السوق بالقطاع المصرفي



الخبير المصرفي والمالي الدكتور روجيه ملكي.

يعيش لبنان حاليا اسوأ ازمة اقتصادية عرفها في تاريخه، واتى عجز الحكومة اللبنانية برئاسة حسان دياب عن اعتماد الاصلاحات الضرورية ليصب الزيت على نار الازمة. فقد سجل الناتج المحلي انكماشاً اضافياً في العام 2020 قدره 20.3%. وفقدت الليرة اللبنانية خلال العامين الماضيين، اكثر من 80 في المئة من قيمتها، واستمر انغلاق القطاع المصرفي تماماً، وفرض قيوداً صارمة على السحوبات بالعملة الاجنبية.

الخبير المصرفي والمالي الدكتور روجيه ملكي اكد لـ"الامن العام" ان ما يحصل في سعر الصرف يذكرنا بما كان يحدث في البلدان الاشتراكية قديماً، مطالباً بعودة الاقتصاد الى دورانه، وان بشكل خجول، وان تتوافر المدخيل وفق اليات السوق.

يُجري البحث حالياً في رفع سعر الدولار على السحوبات من الودائع في المصارف من 3900 ليرة الى 8000 ليرة وفق المعلومات الاخيرة بعدما طرحت العشرة الاف ليرة، هل تعتقدون ان هذا القرار سيعيد بعضاً من حقوق المودع او سيساعده على رفع قدرته الشرائية او تحسين اوضاعه المعيشية؟

ما يحدث اليوم في سعر الصرف يذكرنا بما كان يحصل في البلدان الاشتراكية قديماً. سعر الصرف للدولار هو سعر السوق، ولا يجوز ربط السحوبات بمستوى سوق القطع. من المفترض القيام بامرئين: اول، يجب ان يبقى سوق القطع حراً ويخضع للعرض والطلب، وثان اصدار قانون الكابيتال كونترول الذي

”  
اموال المصارف  
اخرجت من لبنان

تحويل سعر الصرف  
بهذا الشكل "اونطة"

“

تأخر جداً، مع تحديد قيمة السحب من المصارف برقم محدد بهدف الحفاظ على استمرارية عمل الاقتصاد وليس القضاء عليه. نحن اليوم نعيش وفق مزاجية معينة تؤثر بشكل مباشر وسيء على الاقتصاد، لا يمكن التعامل بالشيكات ولا السحب بالدولار النقدي. بمعنى آخر لم يعد لدينا نظام مصرفي.

من يمنع اتخاذ مثل هذه القرارات؟  
مصرف لبنان هو الوحيد الذي يتدخل فعلياً. اما السياسيون والمسؤولون فلا

يملكون اي تصور ولا اي وجهة نظر. الحبل متروك على غاربه، وهنا المشكلة الاساسية.

لكن ليس من شروط المفاوضات مع صندوق النقد الدولي اقرار الكابيتال كونترول وتوحيد سعر الصرف؟

المفاوضات ستخضع حكماً لشروط صندوق النقد، ومنها تحرير سعر القطع، لذلك لا يمكن تحديد السعر. السوق هي التي تحدده. القروض التي ستمنح لها شروط محددة يجب التزامها، ولا يمكن الاستمرار بالتحكم بسعر القطع في ظل عدم وجود سوق مصرفية. في الحقيقة، جميع المصارف اللبنانية مفلسة، وعندما لا يستطيع المصرف اعطاءك الف دولار مثلاً، معنى ذلك انه مفلس. لا يوجد اي مبرر على الاطلاق لتمتتع المصارف عن رد اموال المودعين سوى انها مفلسة، وان الاموال قد اخرجت من لبنان.

ما هو السبب الذي يدفع مصرف لبنان الى رفع سعر الصرف من 3800 الى 8000 مثلاً؟

انه "هيكات" مقنّع. ما يحصل عندنا هو ما حدث في فنزويلا واليونان وقبرص معاً. بمعنى ان تحويل سعر الصرف بهذا الشكل هو "اونطة"، لان الودائع تراجعت من 40 الى 50 مليار دولار بسبب اجراءات السحب المعتمدة.

كيف يمكن للمودع المحافظة على ودائعه، هل عبر القضاء؟

كل ما يمكن للقضاء القيام به هو ان ينصحك بعدم سحب اموالك. لكن الضغوط الاجتماعية والمعيشية التي تضغط على المودع هي التي تدفعه الى سحب امواله باسعار حددها مصرف لبنان وهي بعيدة كل البعد من القيمة الحقيقية لسعر الصرف، علماً انها تقل بنسبة 80% عن سعرها الحقيقي. هذه مشكلة نواجهها اليوم من دون وجود اي ادارة.

### مرارة قهوة الصباح

يعاني المواطن اللبناني من كارثة ارتفاع الاسعار الاساسية والمواد الغذائية والمشتقات النفطية وتكاليف المستشفيات واجور الاطباء التي فاقت حد المعقول والمقبول، حتى ان اسعار الخضار من خس وفجل ونعناع وبقلة تخطت اسعارها امكانات المواطن باشواط (امر مذهل)، وغابت عن موائد كثيرين.

تشهد السوق ايضاً كل يوم مبالغت تفوق حد التصور اصابت المواطنين بالاحباط والقرق من شجع التجار اصحاب النفوس الضعيفة، بفعل ثقافة ميركنتالية متجذرة وشرة، الذين لا يهابون لا القوانين ولا الضمير (الذي وضعه على الرف برسم البيع ايضاً)، بهدف ملء جيوبهم وخزائهم باموال اقل ما يقال فيها انها مسروقة من جيب المواطن المقهور. علماً ان عذرهم الدائم والمتواصل منذ انتهاء الحرب الداخلية حتى اليوم هو ارتفاع سعر صرف العملات الاجنبية. فقد كان لهذا العذر المرذود الهائل الذي سمح لهؤلاء التجار باقامة سلاسل السوبرماركات والمحلات الراقية. لكن الالهم من كل ذلك ان هؤلاء لا يسألون من اين سيأتي المواطن صاحب الدخل المتدني او المتوسط بالاموال ليدفع ثمن جشعهم. انهم يسرقون تحت حماية القانون او بغطاء من اصحاب المسؤولية والشأن. ومع كل زيادة للاسعار لديهم ماكينه هائلة على تسعير موادهم وسلعهم حتى انهم يقفلون ابواب سوبرماركاتهم ومحلاتهم لبيدوا الاسعار. لكن عند تدني اسعار العملات الاجنبية تراهم يتهبون من خفض الاسعار ويتزكون للسوق حق المنافسة، كما يدعي البعض، ويعقدون الاجتماعات ويولولون ويلطمون وجوههم ويدعون خسارة جني عمرهم.

سبب غلاء الاسعار ضيقاً شديداً على الناس من كل الطبقات، وخصوصاً الطبقة الفقيرة. وقد ادى ايضاً الى حصول مشكلة اقتصادية من الصعب لحلول بسيطة السيطرة عليها. لقد بات الموضوع حديث الناس وشغلهم الشاغل اينما ذهب، ومن اكثر الامور التي تسبب قلقاً لهم.

لكن من الضروري الاشارة، الى ان المواطنين وبالإلاسف، يتحملون جزءاً من المسؤولية، ويكونون في بعض الاحيان شركاء في رفع زيادة الاسعار من طريق سلوكهم الاستهلاكي، اي عندما يرتفع سعر سلعة ما فهم يتسابقون على شرائها، باعتبار ان "الشاطر يسبق ويلحق"، بدلاً من ان يقاطعوها.

على الرغم من كل ذلك الهرج والمرج، تبقى وزارة الاقتصاد ومديرية حماية المستهلك في خبز لا "تملك الامكانات"، وان المسؤول الاول فيها يملأ شاشات التلفزة بمداهمات وهمية ومحاضر ضبط كلفة طباعتها اكبر بكثير من قيمة ورقة هذه المحاضر.

اخيراً، مع وجود حكومة جديدة، نأمل في ان تتبدل الاحوال، وان تعمل وزارة الاقتصاد على تأمين التوازن بين مصلحة التجار والمستهلكين. فتبدأ بمراقبة حقيقية لاسعار البيع الجشع، وتقوم بالتركيز على نوعية المواد الاستهلاكية الذي غالباً ما يكون دائماً على حساب المواطن، وتعمل تالياً على وقف فوضى رفع الاسعار المزاجي المرتكز على سعر السوق السوداء.

التمني اليوم هو ان تدرس الحكومة بدقة متناهية امكانات تحسين الدخل للمواطنين ليتناسب مع الغلاء، على ان نبقي في لبنان نرتشف حلاوة العيش من مرارة قهوة الصباح، ونحن نسأل كيف نردع المخالف الظالم اذا افلتت من عقاب القانون؟



## اقتصاد

■ ما هو الحل اذا؟

□ لا يوجد حل. هناك ما يسمى ادارة الازمة من اجل تخفيف وقع الازمة على المواطن، وعدم قتل الاقتصاد والممارسات التي تعتمدها الدولة في اعتماد اسعار صرف مختلفة، وتنفيذ القانون وفق ما ترتبه تدمير للاقتصاد.

■ من يتحمل نتائج ذلك؟

□ الازمة موجودة. طالما ان لا حل لها قريبا يجب ادارتها عبر تخفيف ارتداداتها السيئة على مختلف الصعد الاجتماعية والمعيشية. وان تشكيل حكومة لا يعني ان الحل بات قريبا. نحن نواجه ازمة متشعبة وخانقة.

■ الا ينطوي اي قرار لرفع سقف سعر الصرف على اخطار تتمثل في ازدياد الكتلة النقدية بالليرة وصعود في سعر الدولار؟  
□ المشكلة ان المواطن عندما يريد امتلاك ليرة واحدة يضطر الى دفع ثمنها بين 14 و15% زيادة عن سعرها الاصلي. الضغط موجود، والسوق اذا لم يواجه مثل هذه الضغوط، يفقد قيمته. لن نعود الى الماضي، يجب اعادة الهدوء الى السوق والعمل ضمن اليات العرض والطلب حتى يستعيد قدرته وتحسنه.

■ متى سنصل الى هذا الحل؟

□ لا اعرف، الثمن سياسي. حجم الدولة كُبر

”

**اعتماد اسعار صرف مختلفة تدمير للاقتصاد**

**الخوف هو من اقتراحات تغيير النظام الاقتصادي**

“

الى درجة انها تصرف 440 الف شك شهريا للقطاع العام. هذه الكتلة لا يمكن حصرها، ولا يمكن بالتالي الاستمرار على هذا النحو. والموضوع ليس فقط حسابيا بل سياسيا ايضا. الخوف هو من اقتراحات تغيير النظام الاقتصادي، لذلك ينبغي ادارة الازمة بشكل عقلائي، ويجب اتخاذ القرارات الصعبة في الاوقات الصعبة، كخصخصة الكهرباء مثلا شرط ان تواكب ذلك اليات عمل تأخذ في الاعتبار الاوضاع المعيشية للمواطنين غير القادرين، وفق برامج تمويل ومساعدات لفترات محددة، على ان يتم خلال تلك الفترة تعديل الاجراءات المعتمدة، لانه لا يمكن اعتماد الدعم على المواد. الدعم يجب ان يكون للأسرة والاشخاص مع اتجاه المجتمع الى عقلنة نمط حياته، بالاضافة الى ضرورة

تغيير القدرات الادارية للادارة العامة التي لا تملك مقومات الادارة السليمة، وهي تحتاج الى ورشة اصلاحات مهمة جدا.

■ ماذا عن وضع الكتلة النقدية في السوق؟  
□ تتغير باستمرار، وهي تؤثر بشكل او بآخر على وضع سعر الصرف.

■ كيف تنظر الى المستقبل في خصوص هذا السعر مع تشكيل الحكومة؟  
□ يجب ان نتجه نحو العقلنة، ولم يعد في استطاعتنا مواصلة عملية دعم المحروقات مع الإبقاء على دعم جزئي للدوية المتعلقة بالامراض المزمنة. اعود واكرر ان المؤسسات العامة لا تملك اي قدرة ادارية، وهنا تكمن المشكلة. حجم كتلة الموظفين ضخمة جدا في كل القطاعات، لذا من الضروري البدء بورشة اصلاح لهذا القطاع تدريجا، لانه لا يمكن دفع 8 مليارات ونصف مليون من الدولارات رواتب، ولا يمكن ايضا دفع 600 مليون دولار. اذا، يجب العمل بشكل هادئ على تصحيح الاجور، علما ان الاقتصاد لن يتحرك. تراجع حجم الاستهلاك 20 مليار دولار الى نحو 9 مليارات من دون ان ننسى كمية 5 مليارات للمواد المدعومة، التي تراجعت كمياتها واسعارها ونوعياتها.

■ هل سيتم تغيير سعر سحب الدولار من المصارف من 3900 الى 8 الاف ليرة؟  
□ من المفترض القيام بذلك، لان الدولار كان طريقة سهلة لان يخسر المواطن نسبة 85% من قيمة امواله. لكن اعتقد ان الكمية المطلوب سحبها ستحدد او ستقنن، ولن يسمح بسحب كميات اساسية كبيرة. لا اعتقد ان النظام المصرفي والمصرف المركزي قادران على ادارة مثل هذا الامر، خوفا من وجود حجم كتلة نقدية كبيرة تطغى على الدولار. المطلوب ان يعود الاقتصاد الى دورانه وان في شكل خجول، وان تتوافر المداخيل وفق اليات السوق التي يجب العودة الى اعتمادها.

ع. ش



# أمنك بأمان

بالتعاون مع المديرية العامة للأمن العام،  
تعرض إذاعة "صوت لبنان" ٩٣.٣،  
برنامج "أمنك بأمان"، والذي يُبث كل  
يوم إثنين عند الساعة ١١.٢٠ صباحًا

المديرية العامة للأمن العام